كليه التربية
قسم الفلسفه والاجتماع

مفهوم "السلطة" في فلسفة هنا أرندت السياسية

رساله مقدمه للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة لإعداد المعلم في الآداب
تخصص (**فلسفة**)

إعداد

فاطمة بكر سيد أحمد

مدرس مساعد بقسم الفلسفة والاجتماع

كليه التربية – جامعة عين شمس

إشراف

أ.د. قدريه إسماعيل إسماعيل
أستاذ الفلسفة المتفرغ
كليه التربية – جامعة عين شمس

د. وداد ابو النجا عجيزه
أستاذ الفلسفة المساعد
كليه التربية – جامعة عين شمس

٢٠١٤

كليه التربية
قسم الفلسفه والاجتماع

اسم الطالب : فاطمة بكر سيد أحمد.

عنوان الرساله : مفهوم **" السلطة "** في فلسفة **هنا أرندت** السياسية.

اسم الدرجه : دكتوراه الفلسفة لإعداد المعلم في الآداب.

لجنه المناقشه

١- **أ.د/قدرية إسماعيل إسماعيل**
أستاذ الفلسفة المتفرغ
كلية التربية– جامعة عين شمس

٢- **أ.د/ محمد مجدي محمد محمود الجزيري**
أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة
كلية الآداب – جامعة طنطا

٣- **أ.د. محمد يحيى فرج**
أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة
كلية الآداب– جامعة عين شمس

٤- **د/ وداد أبو النجا عجيزة**
أستاذ الفلسفة المساعد
كلية التربية– جامعة عين شمس

تاريخ المناقشه: / / ٢٠

الدراسات العليا

ختم الإجازه: **أجيزت الرساله بتاريخ / / ٢٠**

موافقه مجلس الكليه
/ / ٢٠

موافقه مجلس الجامعه
/ / ٢٠

شكر

الحمد لله رب العالمين ، والشكر لله على ما أنعم علي من نعم كثيره ، ووفقني لهذا العمل ، وأعانني على الإنتهاء منه ، ولا يسعني في هذا المقام إلا ان أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير إلى **الأستاذه الدكتوره : قدريه إسماعيل إسماعيل** لتفضلها بالإشراف على هذا البحث ، ولما قدمته لي من عون وما بذلته من جهد في سبيل إتمام هذا العمل ، فضلا عن توفير الماده العلميه والدعم النفسي الذي أحاطتني به وكذلك غرس القيم الأخلاقيه وفي مقدمتها الأمانة العلمية ، فهي بحق نعم الأستاذه ونعم القدوه ونعم الأم ، ولها مني جزيل الشكر ، جزاها الله كل خير، وأعطاها الصحه والعافيه، وجعلها زخراً للعلم والطلاب.

كما أتقدم بالشكر الى **الدكتوره : وداد أبو النجا** لتفضلها بالإشراف على هذا البحث فجزاها الله عني خيراً.

كما أتوجه بالشكر إلى **الساده أعضاء لجنه المناقشه** لما سيقدمونه من تقييم يثري خبرتي العلميه وينير خطواتي البحثيه المقبله إن شاء الله.

كما يُسعدني أن أشكر كل من قدم لي يد العون ، وأشكر **زملائي وأصدقائي** داخل القسم وخارجه.

وأخيرا لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى عائلتي الكبيره بكل أفرادها وخاصه **أمي الغاليه** لما بذلته من جهد معي لكي أصل إلى ذلك العمل، أعطاها الله الصحه والعافيه، **وشكر خاص لزوجي الأستاذ محمد حسن** لوقوفه بجانبي وتشجيعي للانتهاء من الرسالة فله مني كل تقدير واحترام وأخي العزيز **هيثم** ، **وأبي رحمه الله عليه** ، بالإضافه إلي إبني **معتز** الذي تحملني طوال فترة إعداد الرسالة، أعطاه الله الصحه والعافيه، والتوفيق في دراسته إن شاء الله، فلولا تشجيع كل هؤلاء ما كان هذا البحث، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

مقدمة

يدور موضوع هذه الرسالة على دراسة مسألة رئيسية من مسائل الفلسفة السياسية ألا وهي : **" السلطة "** ، من حيث الماهية والشرعية وآليات ممارستها وعلاقتها بحرية المواطن، وذلك عند الفيلسوفة الألمانية المعاصره **"هنا آرندت" (١٩٠٦– ١٩٧٥) .** ومفاد هذا أن إشكالية البحث – تتعلق بفهم وعقلنة مفهوم **"السلطة "** وعلاقتة بالقوة والسيادة والحرية ، وكيفية رؤية آرندت للأشكال المختلفة للسلطة . وتندرج تحت هذا الموضوع القضايا الفرعية التالية : **السلطة الشمولية ، الإيديولوجيا ، الفعل السياسي ، الحرية ، يتصدرها جميعها – منهج هنا آرندت في التفكير.**

وتتمثل أهمية وجدوى دراسة موضوع البحث في كونه يختص بمناقشة**"مفهوم"** السلطة – عند **"هنا آرندت"** ، وهو موضوع لم يسبق دراسته – من – قبل – باللغه العربية ، ومن ثم فإنه يُعد موضوعاً جديداً – بالأصالة . هذا بالإضافة إلى أن دراسة هذا الموضوع تستلزم من الباحث القيام بقراءات متنوعة ، ليس فقط ، في تراث الفلسفة السياسية : **قديماً ، وسيطاً ، وحديثاً بل ومعاصرا أيضاً ،** وذلك لإمكان إستيعاب رؤية **آرندت** السياسية . ومما لا شك فيه أن – البحث في موضوع – كهذا – سوف يساعد في تكوين الباحث علمياً في فرع التخصص الدقيق الذي يعمل فيه. هذا بجانب قابلية نتائج البحث للتطبيق على الواقع السياسي المعاش.

ويهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف ، هي :

* الكشف عن ماهية مفهوم السلطة السياسية.

*إيضاح الأشكال المختلفة للسلطة وإظهار الإيجابي منها ومساويء الأخرى.

* تصحيح بعض الأفكار الخاطئة عن **آرندت** – بوصفها – فيلسوفة سياسية.

ويستند البحث إلى عده تساؤلات وفروض هي:

١ـ كيف تفلسفت **هنا آرندت؟** وما هي مصادر التأثير؟

٢- ما المقصود بمفهوم **" السلطة "** ؟ وما هي أشكالها وشرعيتها والآليات التي تستخدم في ممارستها؟

٣- ماذا عسى أن تكون العلاقة بين **" السلطة "** من جهه و **" القوة "** و**"السيادة"** من جهة أخرى؟

٤- لماذا أنتقدت **آرندت " السلطة الشمولية "**؟

٥- كيف تؤدي **" الإيديولوجيا "** إلى إنشاء **" التسلط "**؟

٦- ما دور كل من **" التجمع البشري أي أن يكون الناس معاً "** و **" الحديث "** و**"الحوار"** و**"الفِعل السياسي"** في قيام السلطة الحقة والأصيلة؟

٧- فيما تقوم حرية البشر **" الناس "**؟

٨- يُقال بأن **آرندت** من رواد الفكر السياسي النقدي في القرن العشرين – إلى أي مدى يَصدق هذا القول؟

٩- ثمة فرضية مفادها أن فلسفة **آرندت** السياسية تُجسد جملة الحياة الفكرية والسياسية في عدة قرون أوروبية – إلى أي حد تتحقق هذه الفرضية؟

١٠- ما أوجه أصالة **آرندت** في مجال الفلسفة السياسية؟

ومما لا شك فيه أن هذه التساؤلات والفروض تشمل موضوع – الرسالة والقضايا الفرعية التي تتدرج تحته ، على نحو مطابق.

ومن أجل الوصول إلى إجابات للتساؤلات والفروض السابقة ، فإن الباحثة سوف تستخدم كلا من:

أ- المنهج التحليلي النقدي : في تحليل إشكالية البحث لإستخلاص رؤية آرندت لمفهوم **"السلطة"** ، وبيان أوجه الصواب والخطأ بشأنها.

ب- المنهج التاريخي المقارن : للكشف عن مصادر فكر **أرندت** السياسي النقدي ، وما إذا كان قد طرأ عليه تطور أم لا ، وبيان أوجه الإتفاق والاختلاف بينها وبين غيرها من فلاسفة السياسة ومنظريها.

أما فيما يتعلق بخطة تناول البحث ، فإنها تشتمل على خمسة فصول، بجانب مقدمة وخاتمة ، فضلاً عن ملخص ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية ، محتوياتها كالتالي :

مقدمه – حيث التعريف بموضوع البحث وأهميتة وجدوى دراستة وقضاياه الفرعية ومناهج البحث المستخدمة . وفي **الفصل الأول المعنون "منهج آرندت في التفكير"** يجرى عرض مُفصل لبنية فعل التفلسف – عند – **آرندت**. وذلك من خلال توضيح بعض مصادر التأثير التي ساعدت في تشكيل منهجها في التفكير وفكرها السياسي. وتهدف الباحثه – هُنا – إلى إيضاح مكانة **أرندت** المتميزه كفيلسوفة ناقدة أصيلة ومنظرة سياسية من نوع فريد ، ذات منهج فلسفي متعدد – الأبعاد .

وتطرح الباحثه في الفصل الثاني وعنوانه " السلطة الشمولية " رؤية **آرندت** لنشأة وجذور السلطة الشمولية وتأثيرها على البشر وسلوكهم، فضلاً عن توضيح فكرتها عن الحركة الشمولية ذاتها ، مع تحليل مفصل ومسبب لكيفية تعامل السلطة الشمولية مع البشر ، ومدى الظلم الذي يقع على الأفراد في إطار الحركة الشمولية والحكام الشموليين ، مع بيان مفهوم الدولة – لديها – . **وفي الفصل الثالث المعنون " الإيديولوجيا "** تقوم الباحثة بدراسة مفهوم **"الإيديولوجيا "** ، من حيث الماهية والوظيفة والشرعية من خلال طرح رؤية أرندت لنظرية ماركس في **"الايديولوجيا"**، بقصد إيضاح دور **"الإيديولوجيا"** في التسلط على المواطنين .

وتناقش الباحثة في الفصل الرابع وعنوانه " الفِعل السياسي " نشأة هذا الفعل، ماهيته ، أشكاله، ووظيفته. وتطرح – أيضا – مسألة **" التجمع البشري ،أن يكون الناس معاً "** كشكل من أشكال إجتماع البشر معاً لمواجهة الحكومة أو جماعة الحكم . كما تعرض لفكرتي **"الحديث"** و**"الحوار"** بين أفراد المجتمع بوصفهما شكلين من أشكال الفعل السياسي ، وقيام الأفراد

بالتصدي للسلطة الحاكمة وموقف المواطن إزاءها وكيفية رد فعل الحاكم تجاهها.

وفي الفصل الخامس ، الأخير وعنوانه " الحرية " تتناول الباحثة موقف **آرندت** من مفهوم **"التحرير"** ،و**" تكوين الحرية"**، والتشارك بين أفراد المجتمع . كما تعرض لأهم حقوق الإنسان التي يجب وعليه أن يمارسها.

وفي خاتمة الرسالة ، تجمل الباحثة أهم النتائج التي تحصلت عليها من دراستها لموضوع الرساله ، مبينه أوجه أصالة **هنا آرندت**.

ويمكن القول – هنا - بأن المكتبة الفلسفية العربية تكاد تخلو من أعمال تدور على فلسفة **أرندت** السياسية بخاصة ، كما أنها تخلو من ترجمة لأي نص من نصوصها الفلسفية – إلا فيما ندر. ذلك لأن **ما كتب** عن هذه الفيلسوفة التي تُعد – إن لم يكن بإتفاق الجميع ، فعلى الأقل عند أولئك الذين يهتمون بدراسة النظرية السياسية – من بين أعظم مفكري السياسة الألمان وأشدهم إثارة – باللغة العربية – **يُعد** محدوداً للغاية. **وأخيراً، فإن هذه الرسالة ليست سوى عملاً متواضعاً في مجال دراسات الفلسفة السياسية.**

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحه
* مقدمه	أ :د
* الفصل الأول (منهج آرندت في التفكير)	١: ٤٩
* الفصل الثاني (السلطة الشمولية)	٥٠ : ٨٩
* الفصل الثالث (الإيديولوجيا)	٩٠ : ١٢٦
* الفصل الرابع (الفعل السياسي)	١٢٧: ١٦٧
* الفصل الخامس (الحرية)	١٦٨: ٢٠٥
* خاتمه	٢٠٦: ٢٠٧
* ملخص باللغة العربية	٢٠٨: ٢١١
* ملخص باللغة الإنجليزية	٢١٢ : ٢١٦
* مستخلص باللغة العربية	٢١٧: ٢٢١
* مستخلص باللغة الإنجليزية	٢٢٢: ٢٢٥
* ثبت المصادر والمراجع	٢٢٦: ٢٤٣

الفصل الأول
منهج آرندت في التفكير

* تمهيد :

يدور موضوع هذا الفصل حول البحث في منهج **"هنا آرندت" (Hannah Arendt) (١٩٠٦ – ١٩٧٥)** في التفكير. وذلك من خلال الكشف عن مصادر التأثير التي ساعدت في تشكيل رؤيتها للمنهج الفلسفي الصحيح ، الواجب إستخدامه، في دراسة مسائل الفلسفة والسياسة. حيث تناقش الباحثة موقف **آرندت** من مصادر التأثير المختلفة التي من المحتمل أن تكون قد تأثرت بها مثل **(أرسطو – أفلاطون – مونتيسكيو – نيتشه وغيرهم)** ، كما تعرض **الباحثه** إتجاه **أرندت** النقدي نحو الفلاسفه والأحداث والمفاهيم السياسية . هذا فضلاً عن بيان **التوجه الفنومنولوجي** لدي **أرندت** وكيفيه إستخدامها له في دراستها لمفهوم **"السلطة"** ومنشأ **السلطة الشمولية** و**الإيديولوجيا** بما هي شكل من أشكال **السلطة** ودورها في تخدير البشر بجانب مسائل **السلطة الشرعية** الأصيلة **والفعل السياسي** الحقيقي والحرية .

وترى **الباحثه** أنه قد يكون من المفيد عرض السيرة الذاتيه **لأرندت** – بإيجاز – قبل طرح منهجها في التفلسف نظراً لما تتضمنه من مسار فكري ، فلسفي وسياسي يساعد في توضيح هذا المنهج.

لقد وصفت **أرندت** نفسها بأنها **" منظرة سياسية "** وباحثة يهودية من أصل ألماني ، حيث ولدت لعائلة علمانية من يهود ألمانيا في مدينة لندن ، وتعتبر محطات سيرتها الذاتية بحد ذاتها تجسيداً لأهم أحداث وخصائص هذا القرن الدموي **(القرن العشرين)** ، حيث إن حياة هذه الفيلسوفة الناقدة تجسد جملة الحياة الفكرية والسياسية في عدة قرون أوروبية ، فسعت إلى إستكشاف أصول **الأنظمة الشمولية** وماهية **السلطة الشرعية** .....إلخ.

هذا ويُقال إن إسم **" آرندت"** يحضر في الفكر المعاصر حضوراً نوعياً وملتبساً في الآن نفسه، معروفة لدي النخبة الثقافية، خصوصاً بعد صدور كتابها **"أصول التوتاليتارية" عام ١٩٥١ م** الذي دعم رصيدها الفكري وأخرج إسمها إلى دائرة النور في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث صدر المؤلف أول مرة في فرنسا،

لكن الإلتباس الذي صاحب هذا الحضور يكمن في صعوبة إستيعاب فكر هذه الفيلسوفة الجريئة وتفسيره ، **هل ظلت "كفيلسوفة" وفيَّة لسنوات دراستها الجامعية على يد " مارتن هيدجر" Heidegger (Martin) (١٨٨٩ – ١٩٧٦) و"كارل ياسبرز"(Karl Jaspers) (١٨٨٣ – ١٩٦٩) ؟ أم يُنظر إليها كفيلسوفة سياسية تبعاً لمنهجها في التفكير؟ أم كمفكرة سياسية تسعى لبلورة نظرية جديدة في علم السياسة؟.**

مهما تكن الصعوبات الكامنة في ثنايا هذة الأسئلة والمفارقات التي تثيرها أطروحاتها السياسية والفكرية بصفة عامة ، فإن المرء يدرك بوضوح مع بداية قراءة أي مؤلف لها أنه أمام فكر جديد شديد الخصوصية يسعى لإخضاع اللحظة المعاصرة للنقد والتحليل الجريء في نفس الوقت.

حيث تُعتبر **أرندت** من أعظم فلاسفة السياسة النساء في القرن العشرين، ومن رواد الفكر السياسي النقدي البارزين في هذا القرن. واكتسبت العديد من الأفكار عن الدولة الإسرائيلية، وكذلك استطاعت التعرف على أنواع الفكر المختلفة ، والحقائق، ويعتبر كتابها **"أصول التوتاليتارية" عام ١٩٥١م**، من أهم وأعظم ما توصلت إليه ملاحظتها عن الحياة الإجتماعية للشعوب بصفة عامة، وتعد **أرندت** واحدة من الكاتبات اللاتي استطعن التوصل إلى معرفة أسس أفكار الأشخاص في المجتمع.(١)

نشأت **آرندت** في محيط يهودي ألماني محب للأدب والفلسفة. وبعد إنهاء دراستها الثانوية التحقت بجامعة **ماربورج** عام **١٩٢٤م** لدراسة الفلسفة على يد **"مارتن هيدجر"**، وانتقلت بعد عام إلى جامعة **فرايبورج** حيث قضت عاماً دراسياً واحداً لمتابعة محاضرات **"إدموند هوسرل" Edmund Husserl (١٨٥٩ – ١٩٣٨)** وانتقلت إلى جامعة هايدلبرج الألمانية عام ١٩٢٦م للدراسة على يد **"كارل ياسبرز"** الذي أقامت معه علاقة صداقة فكرية وشخصية استمرت لوقت طويل فقد

1- Hannah Arendt: The Protable, edited by Peter Baher, p.6

أشرف على رسالتها للدكتوراه تحت عنوان **"مفهوم الحب في فلسفة القديس أوغسطين"**([1])

و**أرندت** تعتبر باحثة يهودية، وفيلسوفة، وصحفية، ومراجعه لغويه ومحاضره جامعية، بل هي من أكبر المنظرين في حقل الدراسات السياسية والاجتماعية، حيث إستطاعت أن تحفر لنفسها – خلال فترة عملها التي امتدت لأربعين عاماً – مكاناً فريداً في الفكر السياسي بواسطة أعمالها العديده والتي تتضمن : **"أصول التوتاليتاريه" عام ١٩٥١، "الوضع البشري" عام ١٩٥٨ ، "بين الماضي والمستقبل" عام ١٩٦١، " في الثورة" عام ١٩٦٣، "أزمة الثقافة" عام ١٩٦٦، " عن العنف" عام ١٩٦٨، "أزمة الجمهورية" عام ١٩٧٢، "حياة العقل" عام ١٩٧٨، .**([2]) وقد توفيت آرندت في نيويورك عام ١٩٧٥.

أولاً- مصادر التأثير:

لقد أوضحت **أرندت** – بما لا يدع مجالاً للشك – أنها قد استفادت – بدرجة كبيرة – من تراث الفلاسفة والمفكرين – قديماً ووسيطاً وحديثاً ومعاصراً – فهناك العديد من الفلاسفة الذين تأثرت بهم في صياغة منهجها في التفكير ورؤيتها الفلسفية.

١- أرسطو Aristotle (٣٦٧- ٣٢٢ ق.م):

أتبع **أرسطو المنهج الوصفي حيث يقوم الباحث** من خلاله بتقديم أوصاف دقيقة للظواهر والمتغيرات التي يقوم بدراستها وتحديد ماهية الأشياء، والتحقق من أوصافها. لذلك يُعد **" أرسطو"** من بين أوائل الفلاسفه الذين تأثرت بهم **أرندت** في تشكيل منهجها في التفلسف ومواقفها الفلسفية والسياسية . حيث كان له العديد من الآراء في موضوعات فلسفية وسياسية مختلفة **(الدولة ، الرق ، الحياة الأسرية ، الأب وأولاده المعلم والتلميذ .....إلخ.**

جاء **"أرسطو"** معلم الإسكندر الأكبر ليقود الفكر السياسي نحو آفاق جديدة بفضل التحول في منهج التفكير الفلسفي، فبعد أن كان تأملياً عند **"أفلاطون"**، أصبح

1- Hannah Arendt: The Human Condition,(Chicago: university of Chicago, press, 1958,). p.7
2- Ibid, p.8

إستقرائياً لدي **"أرسطو"**. وإذا كان **أفلاطون** قد أعتمد على الرياضيات كمقياس للمعرفة ، حيث جاءت أفكاره الفلسفية والسياسية كالرياضيات، تجريدات كلية ، فإن **"أرسطو"** قد اعتمد على علم الحياة والفيزياء ، فوصل إلى تجريدات **"أفلاطون"** عبر الجزئيات الحسية.

أ- الدولة STATE :

توضح **أرندت** أن ثمة رؤى سياسية **لأرسطو** لهي جديرة بالاهتمام من بينها رؤيته للدولة المثالية ، باعتبارها الدولة الدستورية، حيث كان لا يؤمن بالحكم المطلق ولا يثق به، وذلك مهما كانت صفة الحاكم ، حتى ولو كان ذلك الحاكم فيلسوفاً. وفي دولة **"أرسطو"** الدستورية تكون علاقة الحاكم بالمحكومين علاقة بين أحرار، وليس علاقة طبقية أو عائلية، وبالتالي فإن سلطة الحاكم ليست هي سلطة السيد على عبيده، وليست هي سلطة رب العائلة تجاه أفراد عائلتة.(١)

والدولة عند **"أرسطو"** هي نتاج تطور تاريخي ، مرت بعدة مراحل إجتماعية قبل أن تصل إلى مرحلة الدولة، وتصبح عبارة عن إتحاد أفراد مختلفي الطباع ، في إمكانهم – بحكم ما بينهم من فوارق – سد حاجاتهم عن طريق تبادل السلع والخدمات.(٢) أما عن هدف **"أرسطو"** من قيام الدولة فإنه هدف أخلاقي في المقام الأول ، فالدولة عنده "عبارة عن جماعة تتفاعل أجزاؤها مع بعضها البعض بروح التعاون لتحقيق ما يسمية دولة الصداقة ، إنها دولة الخير والصالح العام ، وهدفها مساعدة الفرد على تحقيق أقصى حد ممكن من السعادة" .(٣) حيث يرى **"أرسطو"** "أن كل دولة تتألف من جماعة ، وكل جماعة تقوم لتحقيق خير ما ، لكن لو أن المجتمعات جميعها تستهدف خيراً ما فإن الدولة تستهدف الخير بدرجه أعظم من أي تنظيم آخر ، بل إنها تستهدف الخير الأقصى".(٤)

١- ميكافيللي : الأمير ، إعداد : طارق عبد الوهاب ، الدوليه للنشر والتوزيع، ص ٢٢٨
٢- المرجع السابق.
٣- د. عبد الستار قاسم : الفلسفه السياسيه التقليديه ، المطبعه الأردنيه ، عام ١٩٧٩ ، ص ٦
٤- د. إمام عبد الفتاح إمام : الأخلاق والسياسه ، دراسه في فلسفه الحكم ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ٢٠١٠، ص ١٧٧

فالدولة عند **"أرسطو"** "عبارة عن جماعة بشرية سياسية أي منظمة دستورياً وهي أهم الجماعات وأكبرها ، لا من حيث العدد فقط بل بين الجماعات البشرية المختلفة" ، وبالتالي فإن **"المدينة polis، City "** عبارة عن جماعة منظمة من المواطنين ، والمواطن هو ذلك الذي يتمتع بالحقوق والواجبات ، ولابد للمدينة من دستور ينظم العلاقات ، والدستور هو في نفس الوقت الشكل التنظيمي السياسي للمدينة ، الذي ينظم الحياة الشاملة للمواطنين كجماعة من الأشخاص يشاركون في الحقوق والواجبات في الدولة.([1]) فكل دولة هي بالبديهية **" إجتماع Meeting "** ، وكل إجتماع لا يتألف إلا لخير مادام الناس أياً كانوا لا يعملون أبداً شيئا إلا وهم يقصدون إلى ما يظهر لهم أنه خير ، وإن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الإجتماعات ، ذلك الذي يشمل الآخرين جميعهم ، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الإجتماع السياسي .([2])

فلا معنى واضح إذن لمن قال من المؤلفين إن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لا تتفارق فيما بينها ، وذلك يقتضي أن يكون كل الفرق بينهما إنما هو بالأكثر أو بالأقل لا بالنوع ، وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد ، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة ، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك ، وهذا يؤدي إلى أن تكون عائلة كبرى هي على الإطلاق مدينة صغرى ، يضيف هؤلاء المؤلفون إلى هذا فيما يخص الحاكم والملك هو أن سلطان أحدهما هو شخص ومستقل ، وأن الآخر على حد تعاريف علمهم المزعوم هو رئيس بالجزء ومرؤس.([3])

إن الإجتماع الأول لعدة عائلات الذي ألف بالنظر إلى العلاقات التي ليست يومية ، إنما هي القرية التي يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة ، لأن الأفراد الذين يعمرون القرية كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون **" قد رضعوا لبن**

١- المرجع السابق : ص ١٧٧

٢- أرسطو طاليس : السياسه ، ترجمه :أحمد لطفي السيد ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ٢٠٠٨، ص ٩١

٣- المرجع السابق : ص ٩٢

العائلة" أنهم أولادها وأولاد أولادها . فإذا الدول الأولى قد كانت خاضعة لملوك وإذا الأمم الكبرى مازالت كذلك حتى الآن.([1])

على هذا فالدولة تأتي دائماً من الطبع ، شأنها في ذلك شأن الإجتماعات الأولى التي للدولة غايتها الأخيرة ، لأن طبع كل شيء هو بالضبط غايتة ، وإن الدولة هي من عمل الطبع ، وإن الإنسان بالطبع كائن إجتماعي ، وإن هذا الذي يبقى متوحشاً بحكم النظام لا بحكم المصادفة ، حيث هو على التحقيق إنسان ساقط أو إنسان أسمى من النوع الإنساني ، ([2]) لذلك لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد ، لأن **" الكل "** هو بالضرورة فوق **" الجزء "** ، وأنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء ، لأن اليد متى انفصلت عن الجسم لا تبقى يداً على الحقيقة.([3])

إن ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يُسلم به لأمكن الفرد أن يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل ، وعن سائر الأجزاء كذلك ، وإن هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعه ، وليس له مع إستقلاله حاجات ، فذلك لا يستطيع أن يكون عضواً في الدولة بل هو آله ، ([4]) فالطبع إذن يدفع الناس بغرائزهم إلى الإجتماع السياسي.

اذاً الدولة الفاضلة عند **"أرسطو"** هي أساس إجتماعي ويعني وجود " طبقة متوسطة " قوية **" ليس أفرادها من الفقر بحيث تنكسر أجنحتهم ، ولا من الغنى بحيث ينشبون أظافرهم"** ، وحيثما وجدت هذه الطائفة من المواطنين ، كانت جماعة لها من إتساع صفوفها ما يكفل للدولة الإرتكاز على أساس شعبي ، ولها من التحررعن الهوى ، ما يمكنها من مراقبة الموظفين المسئولين ، ولها من طبيعة إنتخاب أعضائها عاصم من مساويء حكومات الجماهير .([5])

١- المرجع السابق : ص ٩٤
٢- المرجع السابق : ص ٩٥
٣- المرجع السابق : ص ٩٦
٤- المرجع السابق : ص ٩٦
٥- جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول ، ترجمه: حسن جلال العروسي ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ٢٠١٠، ص ١٤

وكان المثل الأعلى **"لأرسطو"** على الدوام هو الحكم الدستوري لا الحكم الإستبدادي ، حتى لو كان هذا الإستبداد هو الإستبداد المستنير الذي يصدر عن الملك الفيلسوف ، فهو إذن من أكبر المنتصرين لمبدأ **" سيادة القانون "** ، فالقانون هو **"العقل مجردا عن الهوى "** . والحكم الدستوري يتمشى مع كرامة الرعايا وعزتهم، إذ أن الحاكم الدستوري يحكم رعاياه برغبتهم ، وبذلك يختلف كل الإختلاف عن الديكتاتور الطاغية .

وللحكم الدستوري كما يفهمه **"أرسطو" عناصر رئيسية ثلاثة**: **أولها**: حكم يستهدف الصالح العام، وبذلك يتميز عن الحكم الطائفي الذي يستهدف صالح طبقة واحدة. و**ثانيها :** أنه حكم قانوني ، أي أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قوانين عامة، لا بمقتضى أوامر تحكمية. و**ثالثها**: أن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية، فتتميز بذلك عن الحكومة الإستبدادية التي تستند إلى محض القوة.(١) وقد أدرك **"أرسطو"** أن الدستور السياسي شيء ، وأن طريقة تطبيقه بالفعل شيء آخر ، فإن الحكومة ديمقراطية الشكل ، قد تحكم فعلاً بطريقة أوليجاركية، في حين قد تتبع حكومة أوليجاركية أسلوباً ديمقراطياً في الحكم .(٢)

والمواطن الأثيني لا يُهمل شئون الدولة بحجة إنشغاله بشئون أسرته ، بل إن المنهمكين منا في أعمالهم لا تنقصهم الفكرة السليمة عن الشئون السياسية ، وأن المواطن الذي لا يُعني بالمسائل العامة لا ترى فيه رجلاً منعدم الضرر، بل رجلاً منعدم الفائدة ، ولئن كان قليل منا مبتكرين ، فإنا جميعاً في السياسة قضاة موهبون.(٣) وبذلك لا يولد إنسان للوظيفة ، ولا تباع الوظيفة لإنسان ، ولكن يوضع كل فرد في المكان الذي تؤهله له مواهبه بحكم **" تكافوء الفرص للجميع "** .

حيث إن **"الوطنية"** التي هي أسمى شرف للأثينيين، وتمجيد أثينا تمجيد لأشخاصهم ، وليس في كنوز الأرض ما يفوق في نظر المفكر تلك الوطنية

١- المرجع السابق : ص ١٥
٢- المرجع السابق : ص ٣٣
٣- المرجع السابق : ص ٥١